



قراءة في كتاب

# علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء

للدكتور مولاي عمر بن حماد

٣

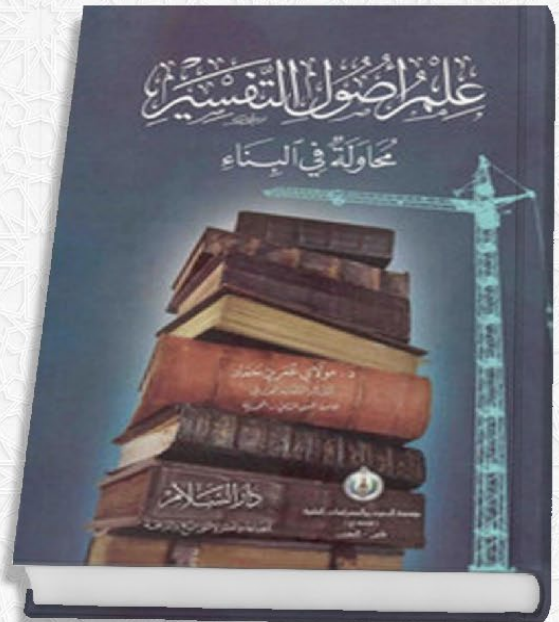
إعداد

خليل اليماني

مركز تفسيرية الدراسات القرآنية

Tafsir Center For Qur'anic Studies

[www.tafsir.net](http://www.tafsir.net)





## بيانات الكتاب

**اسم الكتاب:** علم أصول التفسير؛  
محاولة في البناء.

**اسم المؤلف:** د. مولاي عمر بن حماد.

**عدد الصفحات:** ٢٣٥

**نوع المؤلف:** أطروحة دكتوراه.

**دار النشر:** مؤسسة البحوث والدراسات  
العلمية (مبدع) - المغرب، دار السلام - مصر.

**سنة النشر:** ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

**رقم الطبعة:** الأولى.

علم أصول التفسير؛  
محاولة في البناء

## قراءة في كتاب



يُعَدُّ الرجوع إلى النتاج العلمي السابق ودراسته دراسةً جادة، خطوة لها مركزيتها وأهميتها في النهوض بالعمل العلمي وتطويره، والارتقاء به نحو فضاءات أكثر ريادة وعمقاً؛ وذلك لما تُتيحُه هذه الخطوة المهمّة من إدراك لمواطن القوة في هذا النتاج التي يجب تنميتها ومتابعتها، ومكانم الضعف والقصور التي يتوجب الخُطو إلى تلافيتها؛ ومن هنا ارتأى موقع تفسير إطلاق سلسلة من القراءات التقييمية للمؤلفات في مختلف فروع الدراسات القرآنية، أملاً من وراء ذلك الإسهام في تسليط الضوء على طبيعة واقع التأليف في حقول الدراسات القرآنية، وكشف جوانب القوة والضعف فيه، وتحديد مواطن النضج والقصور، وكذلك فتح العديد من الآفاق البحثية، والمجالات المعرفية للباحثين والدارسين؛ عبر ما تُثيره هذه القراءات من إشكالات وملحوظات.

موقع تفسير

## المؤلف في سطور:

مولاي عمر بن حماد:

- ولد بإقليم الرشيدية جنوب شرق المغرب سنة (١٣٨٣هـ/١٩٦٣م).
- حاصل على دكتوراه الدولة في الدراسات الإسلامية، تخصص علوم القرآن والتفسير، من جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية - المغرب.
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا «دكتوراه السلك الثالث» في الدراسات الإسلامية، تخصص علوم القرآن والتفسير، وهو النائب الأول لرئيس حركة التوحيد والإصلاح بالمغرب، ومسؤول قسم الدعوة بها، كما أنه المسؤول عن المركز الجامعي للأبحاث والدراسات القرآنية بجامعة المحمدية، وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورابطة علماء المغرب، وجمعية خريجي الدراسات الإسلامية، وعضو الكتابة التنفيذية لمؤسسة المهدي بن عبود للبحوث والدراسات والإعلام.

## تصهيد:

يعدّ التأليف في أصول التفسير أحد الميادين التي تتسم بالجدّة والحداثة؛ حيث خلا التاريخ العلمي للتفسير - كما هو معلوم - من هذا الشقّ التأصيلي والتنظيري الضابط للتفسير، ولا شك أن الميادين الجديدة تحتاج فيما تحتاج إليه إلى الكثير من التأصيل والتنظير حتى تتحرر مفاهيمها وتنضبط أنساقها وتظهر محددات السير فيها، وبرغم ظهور ذلك وفرط أهميته، إلا أن المطالع لحركة التأليف المعاصر في أصول التفسير - مما يحمل في عنوانه وسم أصول التفسير ويتجه إلى تجريد الكلام فيها كنسقٍ كُليٍّ له موضوعاته ومسائله - يلحظ غياب ذلك عن أغلبها، حيث تقلُّ فيها

أو تكاد تنعدم حركة التأليف التي تنشغل بالبناء النظري لفكرة أصول التفسير في ذاتها وطبيعتها وما تتركب منه، والمسوغات المنهجية لمثل ذلك... إلى آخر هذه المسائل النظرية المهمة التي تُيسّر للبحوث والتأليف فيما بعد نسق ممارسة الكتابة في أصول التفسير، وتنير لها دروب التطبيق؛ فغالبا التأليف المعاصر يتجه إلى الكتابة رأساً في أصول التفسير، وسرد وتعدد موضوعاتها ومسائلها وقضاياها بشكل مباشر، وهو الأمر الذي يفتح أبواباً عدّة من التساؤلات حول طبيعة هذا التأليف وما يخرجه من قضايا ومسائل، والكيفية التي جرى بها نسبة ذلك كله لأصول التفسير؛ لتجعله بين عشية وضحاها فناً موجوداً وقائماً له أنساقه وموضوعاته ومسائله التي يتوارد عليها الكتّبة والمصنّفون، وهو الفنّ الذي كان يعاني بالأمس القريب من ضعف كبير، ويشتهي العلماء من فراغ التاريخ منه، فكيف جرت هذه النسبة وكيف أضحت هذه الموضوعات موضوعات لأصول التفسير!؟

وتأتي أهمية هذا الكتاب الذي بين أيدينا في أنه يُعدّ محاولة شديدة الندرة في سبيل النظر لأصول التفسير ذاتها وبلورة صورتها ورسم ملامحها، فهذا الكتاب الذي عُنون بـ «علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء» انطلق - كما ذكر في مقدمته - من فرضية مفادها «أن أصول التفسير علم مستقل بكلّ ما تعنيه كلمة علم من معانٍ وأبعاد...» [و] أن هذا العلم إن لم نقل أنه لم يَقمْ بعد، فهو بدون أدنى تردد لا يزال في حاجة ماسّة إلى جهود كثيرة لإبراز مباحثه والتعريف به وبلورته، وإخراجه في صورة علمية مُرضية تليق بشرف مادته التي هي القرآن؛ فالمحاولات التي كُتبت في هذا الباب يوجد بينها تضارب في الاصطلاح والمضمون<sup>(١)</sup>؛ ومن هنا تأتي فريدة هذا الكتاب وأهمية تسليط الضوء عليه؛ لتعرف على الجهد الذي قام به في ذلك الباب.

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ١٥.



كما أن أهمية هذا الكتاب تظهر -أيضاً- من جانب آخر وهو أنه عمل أكاديمي بالأساس، أي أنه محكوم بضوابط وقواعد البحث العلمي والمنهجي الصحيح، ومما زاد من أهميته كذلك أن بشر به قبل صدوره أحد الأساتذة من أهل الفضل والعلم، وهو الدكتور فريد الأنصاري -رحمه الله-، حيث كتب عنه وهو بصدد صياغة آفاق البحث في علوم القرآن والتفسير؛ فبعد أن أفاض -رحمه الله- وأجاد في سرد سُبُل النهوض بأصول التفسير، والخطوات اللازمة لذلك، وأكد على فراغ التاريخ منها، وحاجتها إلى بناء في ذاتها، واستقراء مطوّل لكتب التفسير وغيرها... إلى آخر ذلك من الخطوات، بيّن أن هذا الأمر بمثابة مشروع علمي كبير يحتاج إلى تضافر العديد من الجهود حتى تتحرر أصول التفسير وتصبح فنّاً ضابطاً بحق لفهم كتاب الله، ثم قال في الحاشية: «بهذا التصور سجل الأستاذ عمر بن حماد أطروحة الدكتوراه» وذكر عنوانها<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن هذه الإشارة من د. فريد -رحمه الله- شوّقت مختلف الدارسين والمهتمين بميدان أصول التفسير إلى هذا الكتاب الذي سينشغل -كما هو ظاهر من كلامه، وكما هو ظاهر فعلياً في فرضيات الكتاب- بضبط البناء النظري لأصول التفسير؛ فكيف كان هذا الضبط؟ وما الذي تمخّض عنه من رؤى وتصورات؟ هذا ما سنحاول الكشف عنه في هذه القراءة.

(١) أبحاث في البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، دار السلام، ط: ١، ١٤٣١-٢٠١٠، ص: ١٩٧.



## محتويات الكتاب:

اشتمل الكتاب على مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة:

فأما المقدمة فذكر فيها المؤلف أهمية الموضوع وإشكاليته وهدفه، وكذا تطرّق فيه للمسار التاريخي لأصول التفسير إجمالاً، ثم حدد الموضوعات التي تتكون منها أصول التفسير.

وأما الفصل الأول فجاء بعنوان: (مفهوم التفسير وأصوله)، واشتمل على ثلاثة مباحث استعرض فيها عددًا من المفاهيم المهمّة، كالتفسير والتأويل وأصول التفسير، ثم ختم ببيان علاقة أصول التفسير بغيرها من العلوم.

وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان: (مصادر التفسير)، وهي عند المؤلف سبعة مصادر: تفسير القرآن بالقرآن- تفسير القرآن بالسنة- التفسير بأقوال الصحابة- التفسير بأقوال التابعين- الإسرائيليات- التفسير بمقتضى اللغة العربية- التفسير بالرأي. وقد أفرد لكلّ مصدر منها مبحثًا، ناقش فيه أبرز مسأله مناقشة مستفيضة.

وأما الفصل الثالث فجعله المؤلف في: (قواعد التفسير)، فعرفها وبيّن أقسامها ونشأتها، وعدّد نماذج منها.

وأما الفصل الرابع والأخير فجاء بعنوان: (شروط المفسّر)، وقد جعله المؤلف في مبحثين، استعرض في الأول منهما الشروط العلمية الواجب توافرها في المفسّر، وفي الثاني الشروط الذاتية له.





## هدف الكتاب:

لم ينص المؤلف على أهدافه بوضوح، ولكن يظهر من العمل أنه يهدف بشكلٍ عامٍّ إلى تحرير البناء العام للأصول وهيكلتها عبر تحديد موضوعاتها وتنقيح هذه الموضوعات وتأصيلها.



## الإشكالات الرئيسية للكتاب:

عرض المؤلف في مقدمة هذا البحث لإشكاليته، وجاء عرضه لها واضحًا ومؤكّدًا، وهذه الإشكالية هي المتمثلة في حاجة علم أصول التفسير إلى التعريف به وبلورته وإبراز مباحثه، في ضوء ما يعانيه من حالة التشتت والاختلاف بين الكتّبة فيه، وأن ذلك يعدُّ من أهم المهمّات؛ لما يترتب عليه من ضبط لعلم التفسير، ومن ثمّ صيانة كتاب الله -تعالى- من المغالطات والعبث في تفسيره.

وهذه الإشكالية تبدو شديدة الأهمية؛ فبالرغم من وجود بعض محاولات للتأليف والكتابة في أصول التفسير قديمًا، والتي زادت وتيرتها حديثًا بصورة ملحوظة، إلا أن المؤلف بإشكاليته هذه يسجل عليها حالة من التفرق والاختلاف، ما يُنبئ عن عدم امتلاك ميدان أصول التفسير لبنيّة نظرية ضابطة لأنساقه الكلية، يمكن من خلالها تحديد موضوعاته ومسائله وما يكون منه وما لا يكون، ومن ثم فالواجب الخطو إلى ضبط بلورة هذا الفنّ وتحرير مباحثه؛ حتى تتحدد معالمه على نحو دقيق، ويصبح لها إطار ظاهر ضابط لحركة التأليف فيه على غرار بقية الفنون. فكيف تولدت هذه الإشكالية المهمّة لدى المؤلف وكيف قارَبَها؟

## إشكال الفراغ النظري لبنيّة أصول التفسير:

تتمحور إشكالية المؤلف في حالة الفراغ التي تلّف أصول التفسير، وعدم وجود بناء نظري متماسك لها، وهو ما اجتهد في مقدمة كتابه في إثباته والتدليل عليه من جانبين:

**الأول:** إيراد نصوص لبعض العلماء في بيان أهمية الموضوع وضرورته، حيث قال المؤلف: «وهذا الفراغ الذي نتحدث عنه تشهد له نصوص عديدة»<sup>(١)</sup>، ثم نقل نصوصًا لبعض العلماء القدامى، لا سيما ممن لهم مشاركات في الكتابة في ذات الصدد من أمثال الطوفي وابن تيمية، والتي تؤكد على فراغ التاريخ من التأليف ووضع أصول ضابطة للتفسير، كما أنه طرح تقويمًا مجملًا لهذه الكتابات مبيّنًا قِلته الشديدة عند الطوفي رغم وعيه به؛ إذ لم يجاوز صدر كتابه «الإكسير في علم التفسير»، وإثارة بعض القضايا عند الثاني، وأن كتابته لا تعدو كونها مباحث في التفسير وبعض قضاياها.

ثم أردف هذه النصوص بنقول معاصرة لبعض من لهم مشاركات في الكتابة في أصول التفسير كلطفي الصباغ، ومحسن عبد الحميد، والتي تؤكد على أهمية تأسيس علم أصول التفسير، وجمع مباحثه وموضوعاته المتناثرة هنا وهناك في كتب التفسير وأصوله ومناهجه وعلوم القرآن وتحريرها، وكذا أورد تصورات ومشروعات للنهوض بأصول التفسير كتنبها بعض الأفاضل من أمثال فريد الأنصاري والشاهد البوشيخي، والتي تؤكد على أهمية إخراج التراث التفسيري ودراسته لبناء أصول التفسير... إلخ، مما يصبّ في التأكيد على إشكالية الفراغ الذي يلّف أصول التفسير وأنها فنّ لم يَقم عبر التاريخ.

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ١٥.





**الثاني:** تتبُّع مجالات التصنيف مما قد يتقاطع معه في ذات الموضوع ويمثل مادة مرجعية له، وبيان أوجه قصوره، وقد تعرض في ذلك لجملة مجالات؛ وهي كتب علوم القرآن، والتي نقدها بأنها بصورتها القائمة «لا يصح إطلاق أصول التفسير عليها حقيقة»<sup>(١)</sup>، وكذا مقدمات كتب التفسير؛ إذ بين أن «ما يقال عن كتب علوم القرآن يقال عن أغلب هذه المقدمات من حيث قصورها التعيدي، فأغلبها أشبه ما تكون بمباحث علوم القرآن»<sup>(٢)</sup>، وأيضًا تعرّض للإشارات النظرية المبنوثة في كتب التفسير، مبيّنًا أنه بالرغم من أهميتها في تشكيل صياغة أيّ مادة تأصيلية تُعنى بضبط التفسير، إلا أنه لم يجر بعدُ ضبطها واستقراؤها بشكلٍ دقيقٍ، وكذا تعرّض للدراسات المنجزة عن كتب التفسير ونقدها، وتعرض لكتب أصول الفقه والبلاغة، ثم ختم بالكتب المؤلّفة في أصول التفسير والمعنونة بأصول التفسير أو مبادئه وقواعده مبيّنًا أنها تعمّمها فوضى اصطلاحية وتتضارب في المضامين؛ معللاً ذلك بغيبه وجود بناء ونسق ضابط لأصول التفسير يُلزم الكتّبة والمصنّفين، ثم قال بعد ذلك كله: «وغياب البناء كافٍ وحده لكي يكون مسوعًا لما نوّد القيام به، فكيف إذا علمنا أن المادة في حدّ ذاتها غير واضحة في هذه الكتب، وهو الذي جعلها تتضارب في المضامين حتى صار لكلّ كتاب نظرة خاصّة بصاحبه لأصول التفسير؛ فهناك -بلا شك- فراغ في هذا الموضوع من نواحي عدّة تجعل الباحث ينطلق فيه من اللبّات الأولى في البناء»<sup>(٣)</sup>.

فالإشكالية تبدو نابعة عند المؤلف من حالة الاختلاف في مؤلفات أصول التفسير وتشتتها، وعدم وجود إطار ناظم لموضوعاتها، وأنها بذلك تُعدُّ فنًا ناقصًا

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ٢٣.

(٢) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ٢٣.

(٣) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ٢٧.

لا يزال بحاجة لجهود عديدة حتى يتحرر بناؤه العام وهيكلته الكلية، وهو ما توسّل تحقيقه ببعض الخطوات، بيانها على النحو التالي:

### خطوات بلورة أصول التفسير وهيكلتها:

في ضوء هذا الإشكال السابق للمؤلف تمثّل له العلاج في ضرورة القيام بثلاث خطوات رئيسية، وهي: بلورة مباحث أصول التفسير وضبط تصورها العام أوّلاً؛ حتى يغدو لها بناء وهيكل، ثم ضبّط مفردات أصول التفسير ذاتها ثانياً وتحرير مكوناتها، ثم تأصيلها ثالثاً بصورة منضبطة.

ويظهر من خلال هذه الخطوات الثلاث أنها خطوات تتركب كلّ منها على الأخرى؛ فلا بد من ضبط التصور العام لأصول التفسير وتحرير هيكلها وبنائها أوّلاً؛ حتى يمكن الشروع في الخطوتين الأخرين والمتمثلتين في ضبط مكونات أصول التفسير وتأصيلها؛ ومن ثم كانت البداية بهذه الخطوة الأولى منطقية؛ كون ما بعدها منبئياً حتماً عليها ومؤسساً رأساً على الوارد فيها، وهو عين ما قام به المؤلف، حيث سعى إلى ضبط التصور العام لأصول التفسير، والذي تمثل لديه -قياساً على واقع أصول الفقه- في أربعة مباحث رئيسية، وهي: ١- مصادر التفسير. ٢- قواعد التفسير. ٣- شروط المفسّر. ٤- مقاصد المفسّر.

فالمؤلف بعد أن بيّن أن علم أصول التفسير الذي يسعى لبنائه هو العلم الذي يكون للتفسير كما أصول الفقه للفقه، أي بمثابة القانون الضابط للعملية التفسيرية، قال: «ولكون هذا العلم أقرب ما يكون إلى علم أصول الفقه من حيث الغرض والوظيفة، فإننا نتصوره على الشكل التالي...»<sup>(١)</sup>، ثم عدّد المكونات السابقة.

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ٢٧.



وبعد أن بدأ للمؤلف أنه أتمّ خطوته الأولى المتمثلة في بناء الهيكل العام لأصول التفسير وتحديد موضوعاتها، انتقل بعد ذلك إلى ما بعدها من ضبط هذه الموضوعات وتحريرها وتأصيلها، وهو ما انشغلت به فصول الكتاب؛ حيث عالج في الفصل الأول من الكتاب مفهوم أصول التفسير، ثم أفرد لكل موضوع من هذه الموضوعات التي اعتبرها مكونات لأصول التفسير فصلاً خاصاً عداً الرابع منها المتعلق بمقاصد المفسّر، والذي أكد على أهميته وقلة الكتابات فيه، غير أنه اعتذر عن مقارنته في الكتاب تاركاً الخوض فيه لمرحلة أخرى لاحقة.

وقد كانت مقارنة المؤلف لهذه الموضوعات أشبه ما تكون بمقاربة مُستفتح كما نصّ هو على ذلك - كما مرّ -، حيث قال: «هناك - بلا شك - فراغ في هذا الموضوع من نواحٍ عدّة تجعل الباحث ينطلق فيه من اللبّات الأولى في البناء»، فلم يُعرِّج المؤلف على مَنْ سبقه في تناول هذه الموضوعات باعتبارها موضوعات لأصول التفسير، وإنما انطلق في نقاشها بشكلٍ مباشرٍ.

وبذلك اعتبر المؤلف أنه أفاد فنّ أصول التفسير فائدة كبيرة؛ إذ أسهم في بلورته وإبراز هيكله العام، وطرح تصور واضح ومنضبط له ولمكوناته، فضلاً عن تحرير هذه المكونات والإسهام في التأصيل لها.

ونلاحظ من خلال ما سبق ما يَعتَوُرُ هذه الطريقة التي قارب بها المؤلف معالجة إشكاله؛ ذلك أن المؤلف تمحورت إشكاليته حول افتقاد حركة التأليف في أصول التفسير لإطار محدد يلزم المؤلفين؛ ومن ثمّ فإنّ المعالجة كانت من المفترض أن تقوم حول هذا فتجتهد في تحرير البناء النظري العام لأصول التفسير، وهو أمر يستدعي في ذاته العديد من الخطوات؛ أهمها رصد النتائج السابق عليه وتحليله، إلا أن المؤلف ذكر هيكله أصول التفسير قياساً على أصول الفقه في المقدمة، ثم جعل كتابه بتمامه في معالجة هذه الموضوعات - والتي تمثّل وجهة نظر مطروقة في العديد من المؤلفات

السابقة عليه- فصار الكتاب بذلك يدور كله حول موضوعات حددها المؤلف بهذه الطريقة الموجزة في المقدمة؛ مما جعله بذلك ليس سوى محض اجتهاد في طرح تصور لأصول التفسير ومكوناتها من الممكن معارضته -أيضاً- باعتباره وجهة نظر لا أكثر، وهو ما سنناقشه بعد عرضنا لمزايا الكتاب.



## أبرز مزايا الكتاب:

**أولاً:** أثار الكتاب إشكالية لها حضور ظاهر، حيث سلط الضوء على الاختلاف الواقع في أصول التفسير، وعن افتقاد هذا الفنّ لمحددات نظرية واضحة ينطلق منها الكتّبة والمصنفون، بغض النظر عن طريقة مقاربتة لها والتي سيأتي نقاشها.

**ثانياً:** تعدّ مقدمة الكتاب أحد أبرز مزاياه، وذلك أن المؤلف قد تعرّض فيها ببعض التفصيل -خلال تأصيله لإشكاليته كما مرّ- لواقع أصول التفسير في التاريخ، وبين وجهة نظره في هذا الواقع وفيما تستأهله أصول التفسير من واقع جديد، ونحن نعتبر هذا مزية؛ إذ يفتقدها الناظر في حركة التأليف في أصول التفسير، والتي تتجه إلى تعديد الموضوعات دون التعرض لهذه المساحة المهمّة؛ ومن ثمّ كان هذا التعرض لتاريخ أصول التفسير يعد مزية لهذا الكتاب، وإن كان لم يرتب عليه لوازمه، وخلط فيه بين بعض الأفكار والتصورات حول بناء أصول التفسير مما لا يجتمع؛ لاختلاف المنطلقات في تصور أصول التفسير، وبالتالي طريقة بنائها وتركيب مادتها.

**ثالثاً:** تعرّض المؤلف لبعض التعريفات السابقة لمصطلح أصول التفسير وقدم بشأنها بعض الملاحظات، ثم اجتهد في صياغة تعريف خاصّ به، ومثل هذه المناقشات لتعريفات أصول التفسير إحدى حسنات الكتاب التي لا تقع عليها في مؤلفات أصول التفسير غالباً، والتي تنطلق -كما مرّ- في معالجاتها انطلاقة مُستفّتح، دون كبير تعرّض ومناقشة للنتائج السابق رغم بدء تراكمه.



## أهم الملاحظات:

تتعدد الوجوه التي يمكن مناقشة الكتاب من خلالها، إلا أننا سوف نقصر الكلام على بعضها، لا سيما ما له تعلق بالمنهجية؛ وبيان ذلك على النحو التالي:

**أولاً:** عدم معالجة إشكالية الكتاب: يُعدّ أحد أبرز اللوازم الضرورية لمعالجة إشكالية كالتى صدر عنها المؤلف - هو رصد النتائج السابق عليه في أصول التفسير وتحليله بصورة دقيقة وموسّعة، وبيان المسوّغات التي قام عليها انتساب هذا التأليف ومادته لأصول التفسير، ثم مناقشة هذه المسوّغات والحكم عليها سلباً أو إيجاباً في ضوء طبيعة النظر لأصول التفسير ذاتها والمقاصد التي تتغيّها، والتي يحتاج تحريرها في ذاتها لتأصيل كبير أيضاً، وذلك حتى تتحرر الأنساق بصورة ظاهرة ومن ثمّ يمكن تكوين إطار نظري لأصول التفسير له حظه من النظر، ويمكن من خلاله تحديد ما يكون وما لا يكون من مكونات أصول التفسير على نحو علمي منهجي مُحكّم، إلا أن المؤلف - كما مرّ - لم يتعرض لهذا النتائج بالصورة المرجوة، ولم يناقشه ويبين سبب اعتباره أو عدم اعتباره لبعض مكوناته ضمن أصول التفسير، ويمجد المرتكزات المنهجية التي سيجري من خلالها الميز... إلخ، وإنما وضع تصوراً مجملاً في مقدمة كتابه للموضوعات تبعاً لقياسه أصول التفسير على أصول الفقه من حيث المهمة والغرض، ثم انطلق في سائر كتابه في البناء على ذلك التصور، وهو ما جعل الكتاب لا يعدو بذلك كونه مجرد محاولة لمقاربة أصول التفسير، كشأن المحاولات السابقة عليه؛ إذ لا محددات تمّ بناؤها فيمكن التحاكم إليها، لا سيما وأن فكرة قياس أصول التفسير على أصول الفقه مطروقة وليست غائبة عن التأليف في أصول التفسير بصورة عامّة؛ ولذا جاءت موضوعات



الكتاب مقارنة لغالب هذا التأليف في الجملة، كما أن المؤلف لم يناقش فكرة القياس على أصول الفقه هذه ذاتها ويشبعها تأصيلاً ويبين خطأ الخروج عنها، سواء من واقع حركة التأليف في أصول التفسير أو بشكل تجريدي؛ حتى يُظهر لنا صحته وضرورة السير تبعاً له فيسلم له بناء المحدد ولو بوجه ما، وإنما ألقى تصوره هكذا كوجهة نظر، ومن ثم فقد الكتاب جدواه في معالجة الإشكالية التي انتهض لها بصورة بالغة الشدة؛ إذ ظلّ الإشكال الذي صدر عنه مفتوحاً وغير مُعالج بهذه الصورة، وبقيت ساحة أصول التفسير ميداناً يمكن الإضافة إليه والحذف منه، إذ الكتاب لا يعدو كونه وجهة نظر في أصول التفسير ومكوناتها، ومجرد محاولة واجتهاد لا يمنع غيره، وإلا فما يمنع - في ضوء عدم بناء المحددات - أن تأتي دراسة أخرى بعده لتضع تصوراً آخر لأصول التفسير وتدرج عليه، فضلاً عن أن هذه الموضوعات والمكونات التي انتهى إليها مكرورة بشكل عام، ولها حضور في الكثير من المؤلفات السابقة عليه.

**ثانياً:** الخلل في تسوية الإشكالية؛ ذلك أن هذه الإشكالية كانت تستلزم استعراض حالة الاختلاف الكائن في حركة التأليف السابق في أصول التفسير، وبيان افتقارها لأطر ومحددات ملزمة للمؤلفين، إلا أنه لم يفعل ذلك؛ حيث سلّط الضوء بشكل أكثر تركيزاً على النصوص الدالة على حالة الفراغ القائم في أصول التفسير ذاتها، وهي نصوص تعكّر على إشكاليته التي صدر عنها، ومقاربتة التي انتهجها بصورة شديدة الجلاء كما سنبين، وبذلك صار الناظر في الكتاب قد لا يسلم بالإشكالية في ذاتها - اللهم إلا إذا كان مطالعاً لمؤلفات أصول التفسير -؛ كونها بهذه الصورة غير مدلل عليها، لا سيما وأن المؤلف لم يتعرض في ثنايا بحثه للأعمال السابقة وناقشها في تصورها العام لأصول التفسير وموضوعاتها.

**ثالثًا:** الانطلاق من إشكالية بالغة السعة؛ ذلك أن تحرير الإطار النظري لأصول التفسير -الذي تمحورت حوله إشكالية المؤلف- ميسم جدالي طويل الذيل لا سيما مع تراكم حركة التأليف فيه، ويحتاج للعديد من الخطوات العلمية؛ ومن ثم فوضِعَ الإطار النظري وتحديد ما يكون وما لا يكون يعدُّ عملاً شديد الإرهاق وبالكد تقوم به دراسة، فما بالك بالخطو إلى مقارنة المكونات ذاتها وتحرير الكلام فيها، فلا شك أنها غايات ليست بعيدة، بل شديدة البُعد، ولا يتصور حسمها في عملٍ واحدٍ، ولو أنه اكتفى بتحرير الإطار النظري فقط لربما أتاح له ذلك وقتًا للتأمل في إشكاليته ذاتها على نحوٍ أكثر عمقًا، وبالتالي معالجتها بشكلٍ صحيح.

**رابعًا:** بنى المؤلف تصوره لأصول التفسير تبعًا لمشابهتها لأصول الفقه من حيث الغرض والمقصد، وبغض النظر عن تركه لنقاش هذه المسألة -رغم بناء الكتاب عليها- والذي يعدّ مغمزًا منهجيًا ظاهرًا ولا يصح في الممارسة البحثية مجال، إلا أن هذه الفكرة تحتفُّ بها إشكالات عديدة؛ فالعلوم قد تتشابه في أنساق معيَّنة ولكنها تختلف في أنساق أخرى، ومن الغرابة أن نزع تقاربها بهذه الصورة، ونحدد مكونات فنّ تبعًا لآخر بهذا الشكل.

**خامسًا:** حدد المؤلف موضوعاته أولًا في المقدمة ثم جعل غايته بعد ذلك الكلام فيها، حيث قال بعد تحديدها: «هذا البحث يقصد إلى استخراج هذه المباحث من مظانها [يعني التي حددها]، وتنقيح ما استخرج منها مما علق بها وليس منها، ثم تركيبها في بناء نظري، مسهمين بذلك في إبراز علم نفيس يخدم كتاب الله تعالى»<sup>(١)</sup>، إلا أنه بدأ بعد ذلك في الفصل الأول بدراسة مفهوم أصول التفسير، حيث ناقش فيه المؤلف بعض تعريفات أصول التفسير، ثم صاغ تعريفه لها والذي جاء حاملًا

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ٢٩.



لذات الموضوعات التي حددها قبل، حيث عرّفها بأنها «علم يحدد مصادر التفسير لكتاب الله -تعالى- ويضع قواعده، ويحدد شروط المفسّر لبيان الطريقة المثلى في التفسير وفق مقاصد المفسّر»، وهو الأمر الذي جعل البحث يبدو منطلقاً من فرضيات سابقة عليه، ولو أنه أجّل طرحه للموضوعات لما بعد نقاش المفهوم فجعلها ثمرة ونتيجة لنقاش التعريفات لكان أولى علمياً ومنهجياً، فضلاً عن وجاهته في ترتيب العرض، بحيث ينطلق للكلام في الموضوعات التي حددها مباشرة - كما ذكر- بلا فصلٍ مُجَلِّ بهذه الصورة القائمة في الكتاب.

**سادساً:** حمل الكتاب في مقدمته أحكاماً شديدة الغرابة وهو بصدد تقرير إشكاليته السابقة؛ فيحكم على بعض كتابة الطوفي بأنها في أصول التفسير - وإن كانت قليلة- بينما كتابة ابن تيمية فيراها أثارت ملاحظات حول الموضوع وكانت في التفسير وقضاياها، والسؤال هاهنا عن المحددات المنهجية التي يمكن التسليم بها لمثل هذه الأحكام، وما هي المعايير التي نتحاكم إليها في هذا الباب وتمنع من رمي المؤلف ذاته بما رمى به غيره؟ وأن كتابته هو ليست بأولى أن تكون في أصول التفسير من غيرها؟!

**سابعاً:** أورد المؤلف نصوصاً تهدم إشكاليته ومنطلقه دون تنبّه؛ ففي أثناء تقرير المؤلف لإشكاليته أورد نصوصاً قاطعة بأنه «إلى حدود القرن الثامن الهجري لم يحظ علم أصول التفسير بالعناية اللائقة به»<sup>(١)</sup>، ثم أكد تتابع هذا فقال: «وهكذا استمر الوضع على ما هو عليه فيما يبدو إلى القرن الرابع عشر الهجري»<sup>(٢)</sup>، وخلص إلى أن استمرار هذا الفراغ هو سبب اهتمام المعاصرين بهذه المسألة ودعوتهم إلى ضرورة

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ١٦.

(٢) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ١٧.

حلّها؛ ففي ضوء هذا الكلام فإنه لا وجود أصلاً لأصول التفسير ولا مادة لها، وهو ما أكّده بعد ذلك بأمرين:

**الأول:** نقله تصورات بعض العلماء حول سبيل النهوض بهذا الفنّ كالشاهد البوشيخي وفريد الأنصاري، والذي يتلخص حول ضرورة إخراج التراث التفسيري واستقراء القواعد التي سار عليها المفسرون ثم تركيبها في هيئة أصول كلية... إلخ، مما يدل على أن المشروع طويل جداً ويحتاج لعشرات الأعوام من البحث حتى نبني هذا العلم كما بُني أصول الفقه مثلاً.

**الثاني:** تعليقات المؤلف التي أوردها حول المؤلّفات والمجالات التي قد يظنّ أنها تمثل إطاراً نظرياً لضبط التفسير: ككتب علوم القرآن، ومناهج التفسير... إلخ، حيث انتقدها وبيّن أنها ليست أصولاً ضابطة للتفسير؛ ومن ثم فلا وجود لأصول التفسير، ومن خلال ما سبق -بعض النظر عن الموقف منه- يبدو غريباً جداً نصّب المؤلف لإشكاليته حول تحرير موضوعات أصول التفسير مع نقله لهذه النصوص، دون مناقشتها وإثبات صحة وجود مادة يصح اعتبارها أصولاً للتفسير، إلا أنها متناثرة وغير محررة حتى يسلم له سير البحث.

**ثامناً:** في ضوء النصوص التي نقلها المؤلف في تسويغ إشكاليته يظهر وجود مسارين للنظر لأصول التفسير بينهما تباين واختلاف تضاد؛ فأحدهما ينطلق من عدم وجود مادة ناضجة لأصول التفسير ومحررة كما مرّ، والآخر منها يعتبرها موجودة وقائمة ولكنها تعاني من التفرق كمقولات لطفي الصباغ ومحسن عبد الحميد وغيرهما، والتي تؤكد وجود موضوعات لكنها مفرقة ومتناثرة<sup>(١)</sup>، وقد كان غريباً جداً أن يجمع

(١) ومن ذلك إيراده لقول محسن عبد الحميد في كتابه: (دراسات في أصول التفسير): «موضوعات هذا العلم الجليل مبعثرة هنا وهناك في كتب التفسير وأصوله ومناهجه وعلوم القرآن والأصول، وإننا في كليتنا الإسلامية وأوساطنا الثقافية نحتاج إلى كتاب يلمّ بمسائل هذا العلم، ويعرضها بأسلوب واضح». أصول التفسير؛ محاولة في البناء، ص: ١٨-١٩.

المؤلف بين هذين المسارين المتناقضين دون تنبه أو نقاش، لا سيما وأن أحدهما يهدم فكرته على التمام كما أسلفنا.

**تاسعاً:** إذا نظرنا إلى هذين المسارين السالفين في طريقة النظر لأصول التفسير وجدنا أن الأول منهما هو الأولى بالصواب، وهو ما أكدّه المؤلف نفسه بعدم وجود حركة تأليف في هذا الباب في التاريخ الإسلامي حتى وقتنا الحاضر، ونقاشه ونقده لمظانها وما قد يتصور أنه يمثل إطاراً نظرياً للتفسير؛ ومن ثم فلا مجال للحديث عن مادة محررة أصلاً لهذا الفن، وهو ما يعصف ليس فقط بصنيع هذا الكتاب، بل بغالب ما كُتِب من تأليف ومصنفات في هذا الباب مما يقاربه في الانطلاق من فكرة حضور مادة أصول التفسير ويؤشّر على إشكال جوهري في منطلقاته.



## الخاتمة

لعلّ من أبرز الأمور التي كشفتها قراءتنا لكتاب «أصول التفسير؛ محاولة في البناء» هو مدى حاجة ميدان أصول التفسير للعديد والعديد من الجهود النظرية التي تعمل على تحريره وتأمل أنساقه، وتقوم على تحليل النتائج في هذا الباب، وتجتهد في تحديد مسارات خدمته وبلورة أطر السير المنهجي لبنائه والنهوض به، وطبيعة المنطلقات اللازمة لمثل ذلك<sup>(١)</sup>؛ إذ افتقاد ميدان أصول التفسير لمثل هذه الدراسات النظرية، مع تراكم الأعمال التي تهدف للتطبيق والكتابة في أصول التفسير بشكل مباشر = مؤذناً بوقوع إشكالات واضطرابات عديدة في بنيتها، والنتائج التي تخرج بها، والجدوى المنتظرة من ورائها؛ فبقدر الإحاطة بتاريخ الفن والمجال والإمام بواقعه وحركة التأليف فيه تكون الإصابة في تحديد طبيعة الخدمة العلمية الواجبة، والعكس بالعكس؛ فإذا وقع خللٌ في تصور الفن وفهم واقعه فَقَدَ الدرس العلمي قيمته، وأخفق في أن يكون لبنة تسهم في بناء صرح الفن، ولا شك أن الدراسات النظرية هذه هي التي من شأنها تجلية هذه الأمور وضبطها في ميدان أصول التفسير، بحيث يسير التطبيق بعد تبعاً لها على هُدًى وبصيرة.

(١) صدرت بالفعل عن وحدة أصول التفسير بمركز تفسير دراسة - قد أكرمنا الله بالمشاركة فيها - مهمة في هذا الاتجاه، والتي حملت عنوان: «المؤلفات في أصول التفسير؛ دراسة وصفية موازنة»، وقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل النتائج في أصول التفسير بصورة متميزة، وكشفت عن قدر اضطراب هائل في ساحة أصول التفسير، وأنها حقل يعاني من اضطراب في مفهومه وموضوعاته واستمداده، ولا يزال الأمر بحاجة إلى العديد من البحوث والدراسات المتممة لذلك والتي تُعنى بتحليل منطلقات التأليف في أصول التفسير، وغير ذلك.